

ماكرون خس ولم يهزم واليمين المتطرف ربح ولم ينتصر فرنسا دخلت نفق "الفوضى" السياسيّة

شهدت فرنسا مفاجات متلاحقة: قرار الرئيس إيمانويل ماكرون بحل الجمعية الوطنية كان اول مفاجاة... تصدر التجمع الوطني (اليمين المتطرف) نتائج الدورة الاولى بفارق ملحوظ كان المفاجاة الثانية. تقدم الجبهة الشعبية (تحالف اليسار) الى المرتبة الاولى في الدورة الثانية شكل المفاجأة الثالثة التي اعلنت دخول فرنسا في نفق الازمات السياسية وعدم الاستقرار الداخلي، ودخول الجمهورية الخامسة في ازمة دستورية سياسية هي الاولى من نوعها

اسفرت الانتخابات في دورتها الثانية عن قيام ثلاث كتل برلمانية متقاربة عدديا: الجبهة الشعبية (181 مقعدا) تحالف معا - كتلة ماكرون (168) والتجمع الوطني (143)، اضافة الى 60 لحزب الجمهوريين وقوى يمينية و13 لتنظيمات يسارية.

فما الذي ادى الى هذا الانقلاب في المشهد الانتخابي والى خطأ التقديرات والمؤشرات التي صبت كلها في مصلحة اليمين المتطرف ووصوله الى رئاسة الحكومة؟ من هم الخاسرون والرابحون، والى اين فرنسا بعد هذه الانتخابات غير المسبوقة التي لم يحصل فيها اي حزب على اكثرية مطلقة؟

كانت الاحزاب السياسية الفرنسية في سباق مع الزمن منذ الاعلان عن نتائج الجولة الانتخابية الاولى التي هيمن عليها حزب "التجمع الوطني" اليميني المتطرف الذي اوصلته الى عتبة السلطة لأول مرة في تاريخ فرنسا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ولأن الخطر اصبح داهما، فان المجموعتين السياسيتين الاخرين (الجبهة الشعبية الجديدة المشكلة من تحالف اليسار والخضر، وائتلاف الوسط الذي يضم 3 احزاب داعمة للرئيس إيمانويل ماكرون وعهده) وضعتا، الى حد كبير، خلافاتهما جانبا، وسعتا لاعادة تشكيل ما يسمى فرنسا "الجبهة الجمهورية" لغرض وحيد عنوانه قطع طريق الاليزيه على "التجمع الوطني" وعلى رئيسه جوردان بارديلا. اما السبيل الى ذلك، فكان عبر انسحابات متبادلة للمرشحين من كل طرف الذين حلوا في المرتبة الثالثة لصالح الطرف الاخر. والغرض من ذلك تعزيز حظوظ من بقي في السباق لهزيمة مرشح اليمين المتطرف. الهدف المعلن للجبهة الشعبية الجديدة ولائتلاف اليسار هو حرمان اليمين



الرئيس إيمانويل ماكرون.



مارين لوين.



جان لوك ميلونشون.

والمجريون. والعبرة الثانية عنوانها نجاح "الجبهة الجمهورية" المشكلة من تحالف اليسار ومن معسكر ماكرون في قطع طريق السلطة على "التجمع الوطني". وبعد النتائج سارع بارديلا الى التنديد بما اقدم عليه منافسوه، معتبرا ان ما قاموا به مغاير لسنة الطبيعة. وعلى اي حال، تتعين الاشارة الى ان "التجمع الوطني" زاد عددي نوابه من 89 في برلمان عام 2022 الى 143 نائبا في

وتشكيل كتلة موحدة وخوض الانتخابات بها، كما نجح ميلونشون في ان تكون له مجموعته النيابية الاكبر داخل تحالف اليسار ما يمكنه من ان يكون في موقع الطرف القوي. ولعل النتيجة الاهم من هذه الانتخابات انها ستسحب القرار النهائي من الاليزيه وتحيله الى مجلس النواب. فخلال ولايته الاولى من 5 سنوات، كان الرئيس ماكرون الامر النهائي بفضل تمتعه باكثرية ساحقة ومطبعة داخل البرلمان، بحيث انها صوتت لصالح مشروعات القوانين كافة التي تقدمت بها حكومتا ادوار فيليب وبعده جان كاستيكس. وتغيرت الامور في ولايته الثانية التي بدأت قبل عامين حيث لم تجمع الاحزاب الموالية له سوى اكثرية نسبية اضطرت بسببها الى المساومة احيانا مع نواب اليمين التقليدي وحيانا اخرى مع اليسار الاشتراكي والخضر.

اما في البرلمان الجديد، حيث سيفقد ماكرون ايضا الاكثرية النسبية، فان القرار لن يكون له وحده. فاذا سعى الى الدفع لتشكيل حكومة مما يسمى "القوس الجمهوري" الذي يفترض به ان يضم طيفا متعدد الالوان من الاحزاب الثلاثة، "الداعمة له" ("تجدد"، و"الحركة الديمقراطية"، و"هورايوزون")، واليمين التقليدي (حزب الجمهوريون) وبعض اليسار ("الاشتراكيون"، و"الخضر"). وفي هذه الحال، ستكون هناك مساومات بلورة برنامج حكم بين مجموعات تفتقر حول كل شيء، وبالتالي فان الاليزيه سيفقد موقعه بصفته مركزا اول للسلطة، وسيتحول البرلمان الى القطب المؤثر الاول. ماكرون الذي نجح في اللعب على التناقضات، سيعمل على اقضاء اليسار المتطرف عن الحكم بعدما ابعد اليمين المتطرف، وسيعمل

على اقضاء اليسار المتطرف عن الحكم بعدما ابعد اليمين المتطرف، وسيعمل

على اقضاء اليسار المتطرف عن الحكم بعدما ابعد اليمين المتطرف، وسيعمل

على "حكومة ائتلافية" والاستعانة باليمين المعتدل (الجمهوريون) واليسار المعتدل (الاشتراكيون) للحصول على اغلبيّة برلمانية. ولكن مهمته ليست سهلة مع دخول فرنسا، وللمرة الاولى، في الجمهورية الخامسة نفق "التوازنات السلبية" والفوضى السياسية وعدم الاستقرار الداخلي الذي سينعكس بالتأكيد على دورها وثقلها الخارجي. لأول مرة في فرنسا، يطلب رئيس الجمهورية من رئيس الحكومة المستقيل الاستمرار في مهامه على رأس حكومة تصريف اعمال، بعدما كان يبادر فوراً الى تكليف رئيس من الكتلة التي حصلت على اغلبيّة مطلقة، وهي في العادة كتلة الرئيس. هذه المرة ليس من كتلة تتمتع باغلبيّة مطلقة، والرئيس ماكرون يتعامل مع الجبهة الشعبية المتصدرة على انها "مجموعة كتل" ويريد ان يقطع الطريق على ميلونشون مثلما قطعها على بارديلا. هذا الارتباك السائد بعد الانتخابات مؤثر كاف الى وجود ازمة والى افق سياسي غامض.

فرنسا دخلت، وبصورة لم تعهدها في تاريخها، في مرحلة عدم اليقين، في ضوء عدم وضوح شكل حكومتها المستقبلية، وعدم حسم هوية رئيس وزرائها، وتشكيل الحكومة قد يستغرق اسابيع عدة، لا سيما ان البرلمان قد بات يتشكل من ثلاث كتل سياسية متعارضة في برامجها، من دون ان تتمتع بتاريخ من العمل البرلماني المشترك في ما بينها. وهناك فجوة كبيرة بين ما هو ممكن نظريا، وما يمكن تحقيقه فعليا على ارض الواقع، في ما يخص التوقعات بقيام تحالف سياسي بين حزب ماكرون واحزاب يسارية ومنظمات سياسية بيئية اخرى، لكن لا يمكن تصور اتفاقها على برنامج.

مشكلة ماكرون انه فشل خلال العامين المنصرمين في توسيع قاعدته الشعبية والسياسية، وانه يواجه من الان فصاعدا صعوبة الحفاظ على دور فرنسا القيادي في اوروبا وعلى تأثيرها وهيبته في الشرق الاوسط. وثمة خشية من ان الانتخابات المبكرة ادخلت فرنسا في مرحلة من الضبابية السياسية وعدم الاستقرار الداخلي، مما سينعكس سلبا وضعفا على موقع فرنسا وعلى قدرتها على التأثير في اوروبا والعالم.